3

قيام الحكومة
بواجباتها بدءاً بزيادة
الإنفاق على التعليم

إن التمويل شرط أساسي إذا عددنا التعليم أولوية إستراتيجية، والمقصود هنا تمويل قطاع التعليم باعتماد المخصصات المالية اللازمة لسد احتياجات المدارس الرسمية، وهذه المخصصات تشكل جزءاً من ميزانية الدولة المستخدم في تمويل إنشاء مدارس ابتدائية وثانوية في المدن والأرياف.

وقد عمدت الدولة إلى منح إعفاءات ضريبية للمشروعات الاستثمارية التي أنشأتها بعض المدارس الابتدائية والثانوية، وهناك مصادر تمويل أخرى من خارج ميزانية الدولة: كالهبات المقدّمة من قبل أفراد أو منظمات تعاونية والأموال التبرعات بالإضافة إلى رسوم التعليم، ورسوم أخرى تُدفع من قِبل التلاميذ.

هذا فضلاً عن المخصّصات المالية لمدارس الحزب ومدارس عصبة الشباب الشيوعي ونقابات العمال، ومخصّصات تدريب قياديي الحزب وموظفي الدولة، ومختلف الجمعيات الأهلية والأكاديميات والمدارس العسكرية.

ومع تطور التعليم في الصين، وتطبيق سياسة إعادة إحياء المجتمع المدني عبر العلم والتعليم، فقد ازداد مجموع الإنفاق الإجمالي على التعليم تدريجياً، بحيث أصبح قطاع التعليم يحظى بنصيب أكبر من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وبزيادة سنوية قدرها 20% منذ عام 1992.

ففي عام 2002 وصل الإنفاق الإجمالي إلى 548 مليار يوان؛ أي بزيادة قدرها 84.2 مليار أو 18% مما كان ينفق في الأعوام السابقة. وهذا المبلغ يعادل 58 ضعف الـ 9.4 مليار التي أنفقت، وخمسة أضعاف ما أنفق عام 1993.

أما عام 2002 فقد بلغت مخصصات الميزانية 349.1 مليار يوان وهذا يشكل 41% من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للعام نفسه؛ أي بزيادة قدرها 43.4 مليار يوان عن العام 2001 والذي كانت قيمة الإنفاق فيه تساوي 305.7 مليار يوان، وهذا يعادل زيادة قدرها 14% أو إن شئت ثلاثون ضعفاً مما أنفق عام 1978. كما تحققت زيادة أربعة أضعاف إجمالي الـ 86.6 مليار يوان التي أنفقت عام 1993.

إن تحليل الإنفاق على التعليم يظهر أننا أنفقنا 548 مليار في عام 2002، منها 311.4 مليار من مخصصات الميزانية، أي بنسبة 57% من المبلغ الإجمالي، وتم تأمين الباقي (43%) من مصادر أخرى. ونصف هذه الأموال ذهب إلى الأقاليم الوسطى والغربية في الصين.

بيد أنه لا يزال هناك إشكالات في تمويل التعليم في الصين: أولاً، ما زالت الموارد المتاحة لتمويل التعليم تشكل نسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي. ثانياً، ما زالت الصين أقل مرتبة من البلدان المتطورة حيث تسهم الدولة بـ 70% من إجمالي ما ينفق على التعليم في بعض الأحيان. وثالثاً،عدم كفاية الإنفاق على المناطق الريفية.

تمخضت النقاشات التي جرت عام 1990 حول كيفية الإنفاق على التعليم عن آراءٍ متناقضة، وأحياناً متطرفة، فبعضهم اقترح «أن التعليم يجب أن يكون صناعة». أو «يجب أن يخضع التعليم لمبدأ حرية السوق». في حين ذهب بعضهم إلى أن التعليم يجب أن تتولى الحكومة أمره دون غيرها. وبين هذا وذاك برزت عدة آراء متضاربة.

في هذه المقابلة. يشرح لنا نائب رئيس الحكومة (لي لانكينغ) مبدأ «إدارة المال العام»، ويرسم الخطوط العامة التي ينبغي اتباعها لإصلاح النظام المالي في الصين، ويكشف عن الأسس التي ينبغي البناء عليها في توزيع التمويل على مختلف القطاعات مع التمسك بمبدأ «التعليم يبقى مسؤولية الدولة الأساسية»، ويدعو إلى الاستفادة من موارد أخرى لدعم مسيرة التعليم، وهذا يشمل مشاركة أطراف غير حكومية في بناء المعاهد والمدارس بالتعاون مع جهات أجنبية وتشجيع الأفراد والمؤسسات على تقديم الدعم المالي والمنح.

3.1 إدارة أضخم نظام تعليمي في العالم بكفاءة عالية

المحاور:

إننا بلد فقير ولدينا نظام تعليمي ضخم؛ ولكي نتحول من دولة فقيرة إلى دولة غنية لا بد لنا من الاستثمار في التعليم وتطوير قدراتنا في هذا المجال، وهنا يتطلب موارد مالية ضخمة، ثم إنه ليس بالأمر السهل، لأن مواردنا المالية محدودة. إذن ما هو الحل؟

لي لانكينغ:

لقد واجهت هذه المسألة بعينها عندما كُلفت بإدارة ملف التربية والتعليم، ولا تنسى أننا أمة نامية لديها أَضخم منشأة تعليمية في العالم. فمن أين نبدأ؟

تشير الإحصائيات إلى أنه في عام 1990، كان هناك 236.54 مليون فرد في مختلف أنواع المدارس وفي شتى المراحل الدراسية. وبحلول عام 2002 ارتفع الرقم إلى 318.72 مليون، وهو رقم يتجاوز عدد سكان الولايات المتحدة. إنها حقيقة لا يمكن تجاهلها في الصين والأمر يتطلب موارد كبيرة للحفاظ على فاعلية النظام التعليمي لدولة بحجم الصين. وإذا لم نجعله الأكثر كفاءةً في العالم فلن يحالفنا النجاح؛ لذلك ليس أمامنا خيار سوى ترشيد الإنفاق في حدود الموارد المادية المتاحة وبأقصى مردود.

في عام 1993 ذهبت بالنيابة عن رئيس الحكومة (لي بينغ) إلى الهند لحضور مؤتمر لوزراء التعليم في تسع دول نامية من أكثر الدول سكاناً في العالم، وتبين لي أن الصين كانت من أفضل الدول المشاركة من حيث ترشيد الإنفاق على قطاع التعليم، ولكني بالرغم من ذلك ما زلت أطمح إلى إنشاء أرقى نظام تعليمي في العالم.

في أواخر القرن الماضي بلغ عدد الطلبة الصينيين في المدارس الابتدائية زهاء 120 مليون طالب، وهذا يشمل المدارس التي يتولى فيها أستاذ يدرس عدة صفوف، وكان الاستيعاب السنوي للمدارس الثانوية المتوسطة يبلغ زهاء 40 مليون طالب، والمدارس الثانوية العليا

9.64 مليون طالب، وبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي 1.75 مؤسسة تكفي لاستيعاب 2.06 مليون طالب جامعي.

وحيث إن التنمية تتطلب كفاءات متعلمة ولا بد من توفير التعليم الأفضل، غير أن الجامعات لم تكن قادرة على استيعاب أعداد أكبر من الطلاب؛ لأن ذلك يتطلب المزيد من الأبنية ودور سكن للطلاب، وإلى مكتبات أضَخم، ومخابر، ومطاعم، وشراء معدات جديدة وهذا يعني رفع سقف الإنفاق على التعليم وقد كانت مواردنا المحدودة غير قادرة على توفير الأموال اللازمة لهذا الغرض.

ليس أمامنا سوى الإصلاح، أو بعبارة أخرى الاستفادة القصوى من مواردنا المحدودة. وبتطبيق الإصلاحات اللازمة نستطيع استثمار مواردنا بطريقة أفضل وأنفع وتحقيق مردود أكبر بنصف المجهود، ولكن من دون هذا المجهود لن يحقق الإصلاح شيئاً.

المؤلف يلقي خطاباً في محادثات قمة الدول التسع ذات التعداد السكاني الكبير تحت شعار «التعليم للجميع»، حيث التزمت الحكومة الصينية بجعل مدة التعليم الإلزامي تسع سنوات، وبمحو الأمية بين الشباب ومتوسطي الأعمار مع نهاية القرن العشرين، 16 كانون الأول 1993.

وبالمحصلة السابقة فإنه بالجمع بين زيادة الموارد وإصلاح التعليم كان يمكن القيام بتحويل النظام التعليمي الصيني إلى نظام يكون الأعلى كفاءةً في العالم، ومن ثم يجاوز العقبات التي تعترض بلد فقير من إحداث تغيير وتطوير كبيرين في نظامه التعليمي.

بعد عدة اجتماعات عُقدت بين عامي 1993و1994 لمناقشة مسألة التعليم توصّلت إلى استنتاج مفاده أن الإصلاح أضحى مطلباً لا مَفَرَّمنه ويجب أن يطال النواحي كافة بدءاً من نمط توجيه المدرسة والنظام المدرسي، والمنهاج، والتسجيل، وانتهاءً بالنظام الداخلي المعتمد في المدارس. لذلك يجب العمل على الاستفادة القصوى من الموارد المادية والبشرية المتوافرة بالتعاون بين الجامعات، وذلك بعد التخلص من النموذج السائد في المدارس التي عزلت نفسها، وعملت خلف الأبواب المغلقة.

وأذكر أنه في أثناء مدة عملي في الحقل الاقتصادي، تنبهت إلى مشكلة مماثلة، فالمصانع التي كانت تدار في ظل الاقتصاد المخطط أدّت إلى سوء استثمار الموارد المتاحة، وصحيح أن الاقتصاد والتعليم قطاعان مختلفان، لكنهما متشابهان من حيث المبدأ، فالغاية واحدة ألا وهي تحقيق نتائج جيدة، وهذا يتطلب زيادة الموارد وتعميق الإصلاح.

3.2 العمل على تمويل قطاع التعليم على ثلاث مراحل

المحاور:

إن تمويل التعليم مسألة باتت تهم عامة الشعب، وينص قانون التعليم «على الإدارات المحلية على مختلف مستوياتها أن تضمن زيادة مخصصات الميزانية لقطاع التعليم بنسبة أعلى من نسبة الزيادة في عائدات الدولة، وزيادة نصيب طالب المدرسة من الأموال المرصودة على نحو تدريجي، وزيادة رواتب المعلمين، ورفع معدل الإنفاق العام لكل طالب بصورة منتظمة». وقد عُرفت هذه الزيادات بـ«الزيادات الثلاث». لعلك تشرح لنا كيف أدت هذه الإجراءات إلى زيادة مخصصات التعليم زيادةً كبيرة في السنوات الأخيرة.

لي لانكينغ:

الخطوة الأساسية كانت في حل مشكلة التمويل على ثلاث مراحل: الأولى بين عامي 1993 - 1994، والثانية في أثناء المدة 1995 - 1998، والمرحلة الثالثة كانت في أثناء

المدة 1998 - 2002، وقد تخطينا المراحل الثلاث، وهنا سأفصّل أهم الإجراءات التي اعتمدناها في كل مرحلة.

في المرحلة الأولى: لم يكن هناك قانون يحكم عملية تمويل التعليم، بل مجرد برنامج لإصلاح وتطوير التعليم على أساس أن تشكل الميزانية المخصصة لقطاع التعليم 4% من الناتج القومي الإجمالي (GDP) وأن يصل الإنفاق السنوي إلى 15% من مجمل الإنفاق العام. لكن طرق احتساب هذين الرقمين لم تكن واضحة، ووزارتا التعليم والمالية كانت لديهما عدة وجهات نظر متباينة حول الموضوع، إذْ إن المشاورات لم تصل إلى نتيجة. فقررتُ عدم إضاعة المزيد من الوقت واتباع طريقة جديدة هي البدء «بالممكن» وبأكثر الأمور إلحاحاً. وقد توصلنا إلى تفاهم مشترك مع الأجهزة الحكومية المعنية على ضمان الأمور الآتية: أولاً: زيادة مخصصات الميزانية لقطاع التعليم بنسبة تتجاوز نسبة نمو عائدات الدولة، وثانياً: زيادة نصيب الطالب (طالب المدرسة) من الأموال المنفقة، وثالثاً: زيادة رواتب المعلمين بالتزامن مع زيادة متوسط ما ينفق على الطالب الواحد. وقد انطلقنا من هذه الأسس في إعداد مسودة الميزانية، وقد بينت الإحصائيات النهائية أننا نجحنا في تحقيق هذه الأهداف على نحوٍ عام.

وفي الوقت نفسه خطونا خطوات كبرى نحو حل مشكلة سكن المعلمين وزيادة رواتبهم، وأطلقنا أيضاً المشروع (211) لتحسين التعليم والبحث العلمي في عدد من الجامعات، كذلك موّلنا خطط الجامعات والكليات لإصلاح أنظمتها وإدارتها الداخلية، وقدمنا المساعدات اللازمة لتجديد مباني المدارس الريفية الابتدائية والثانوية، وقد أدى تطبيق هذه الإجراءات إلى حل بعض المشكلات الملحة.

المرحلة الثانية: وفيها حدث أمران مهمان. أحدهما كان إعلان القانون الخاص بالتعليم الذي أقر «الزيادات الثلاث»، والأمر الآخر كان إعلان الرئيس (جيانغ زيمين) عن إستراتيجية النهوض بالأمة عبر العلم والتعليم وذلك في أثناء انعقاد مؤتمر العلوم والتكنولوجيا في شهر أيار/ مايو 1995. وقد مهد هذان الحدثان السبيل لإجراء المزيد من المباحثات حول الإجراءات المطلوبة وطرائق تنفيذها، وعندئذ طلبتُ من كبار المسؤولين في

مختلف المقاطعات أن يكتبوا مقالات للصحافة المحلية يشرحون فيها الخطوط العامة التي ينوون اتباعها في تطبيق إستراتيجية «إعادة إحياء» مناطقهم والإجراءات التي سيتخذونها لتأمين الأموال اللازمة لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه واصلنا معالجة مسألة الإسكان والرواتب والعمل على زيادة المخصصات المالية لقطاع التعليم.

المرحلة الثالثة: كانت هي المدة التي شُكلت في أثنائها الحكومة السابقة، وحينها أعلن رئيس الحكومة (زهو رونغي) في أثناء المؤتمر الصحفي الذي حضره مراسلون صينيون وأجانب، أمامَ الأمة والعالم أجمع: «أن إعادة إحياء أمتنا عبر العلم والتعليم هو المهمة الأساسية لهذه الحكومة». وفي هذا الوقت قررت السلطات المركزية تأسيس الجمعية الوطنية الأولى للعلم والتكنولوجيا والتعليم، برئاسة رئيس الحكومة (زهو رونغي) وتقرر أن أكون نائباً له في هذا المنصب.

قام رئيس الحكومة بزيارة المسؤولين في مختلف قطاعاتهم وأقسامهم طالباً منهم الاقتداء بـ (دينغ كسيوبينغ) في استعداده ليكون «موجهاً وقائداً للمسيرة» وأكد عليهم أن يكونوا واقعيين وعمليين؛ لأن هذا ما يحتاجه الوطن.

وعلى مدى خمس سنوات عقدت الجمعية اثني عشر اجتماعاً وبحثت تسعاً وعشرين مادةً مهمة في تطوير العلم والتكنولوجيا والتعليم، وأصدرت قرارات رئيسة تتعلق بسياسة تمويل التعليم.

وفي تموز عام 1998 اقترح وزير التعليم (تشين زهيلي) زيادة نسبة الإنفاق على التعليم من موازنة الحكومة 1% لثلاث سنوات متتابعة، موافقتنا أنا ورئيس الحكومة على هذا الاقتراح، قامت وزارة التعليم بإدراجه في خطة عمل تطوير قطاع التعليم في القرن الحادي والعشرين، ثم عرضته على مجلس الدولة، حيث قامت اللجنة التحضيرية الأولى للعلوم والتكنولوجيا بدراسته في اجتماعها الثاني، وفي كانون الثاني/ يناير من عام 1999 بعد مصادقة مجلس الدولة على خطة العمل اقترح الوزير (تشين زهيلي) تمديد مدة العمل بالخطة المقترحة من ثلاث إلى خمس سنوات وتم الإتفاق على ذلك من حيث المبدأ.

وقد أدى هذا الإجراء إلى تحقيق زيادة بلغت 48.9 مليار يوان بين عامي 1998-2002، فاقت الزيادة التي كانت في عام 1997. أضف إلى هذه الزيادة المخصصات المدرجة حكماً في الميزانية. وهكذا أخذ الإنفاق على التعليم يحظى بالأولوية لدى أكثر فئات الحكومات المحلية التي عملت على توفير كل مايلزم من أجل «الزيادات الثلاث»، والنتيجة كانت زيادة مخصصات التعليم بوصفها نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، إذْ كانت في عام 1995 (2.41%)، وارتفعت إلى (3.41%) عام 2002.

بالرغم من أننا لم نحقق بعد النسبة المرجوة وهي 4% إلا إنني على يقين بأننا سنحققها في السنوات القادمة ولا سيما أن التعليم الإلزامي في الأرياف، إذْ بات الآن يموّل وبصورة متزايدة من أموال مخصصة من الحكومة لهذا الغرض.

3.3 التعليم مسؤولية الدولة أولاً وأخيراً.

المحاور:

بعد تولّيك مسؤولية التعليم، شددّتَ على ضرورة أن تكون الحكومة مسؤولة بالدرجة الأولى عن تمويل التعليم. فلماذا؟

لي لانكينغ:

إن توفير مناخ ملائم لنشر التعليم يجب أن يكون من مسؤولية الحكومة ولا سيما التعليم الإلزامي والأساسي. ومن ثم على الحكومة القيام بتمويل التعليم وتنمية البنية التحتية لمدارس التدريب المهني. وفي الوقت الراهن تتلقى مؤسسات التعليم العالي دعماً مالياً من الحكومة ومصادر ثانوية أخرى.

في الماضي كنا نرفع شعار: «توفير التعليم للشعب من قبل أبناء الشعب» لأن البلد كان فقيراً، ولذلك كان من المنطقي أن نلجأ إلى عامة الشعب أو المؤسسات الأهلية لدعم جهود الحكومة. لكن رفع مثل هذا الشعار لا يعفي الحكومة من مسؤولياتها، وفيما بعد أوضحنا تماماً أن تطوير قطاع التعليم يقع على عاتق الحكومة، التي يجب أن تتحمل القسط الأكبر من التمويل اللازم.

في أوائل عام 2000، نظمت اللجنة المركزية للحزب دورة قصيرة حول التمويل وفرض الضرائب في مدرسة الحزب المركزية، وقد شارك في هذه الدورة عدد من كبار المسؤولين في الأقاليم، والمناطق التي تتمتع بالحكم الذاتي، والبلديات التابعة مباشرة للحكومة المركزية. وقد ألقيتُ محاضرة حول إدارة المال العام، وقد اقترح بعضهم حذف المادة الخاصة بالإنفاق العام من النسخة المعدة للنشر، فسألت لماذا؟ فقيل لي: إنّ بعض المشاركين لم يوافقوا على أطروحتي أو لم يستطيعوا فهمها، حينئذ أبلغت القائمين على مدرسة الحزب بأنهم ليسوا ملزمين بطباعة محاضرتي.

تبادل التهاني بالعام الجديد مع (جي جيان لين) الأستاذ في جامعة بكينغ الباحث في شؤون الصين وشرق آسيا، 30 كانون الثاني/يناير 2003.

أما إذا قرروا نشرها فيجب أن تنشر دون حذف الفصل الخاص بـ «الإنفاق العام»؛ لأنه يمثل جوهر الرسالة التي أردت إيصالها. وقد نشرها الحزب فيما بعد في مجلة (Study Times).

لماذا لم يكن بعضهم موافقاً؟ والإجابة أن هؤلاء الأفراد لم يكونوا قد تحرروا بعد من الأفكار التي ولّدها الاقتصاد المخطط؛ إذ اعتاد بعض كبار المسؤولين إنفاق المال العام

بسخاء على مشروعات حكومية ضخمة وهذا ما كنت أحذّر منه. ففي اعتقادي أن إنشاء مشروعات تجارية ليس من شأن الحكومة، صحيح أنها قد تحقق الأرباح ولكنها قد تخسر أيضاً، وفي هذه الحالة لن تستقيم الميزانية وعندها سنواجه مشكلات حقيقية.

إذاً كيف يجب التصرف بأموال الحكومة؟ سبق أن قلت: إنه بغض النظر عن تأمين احتياجات مؤسسات الدولة يجب أن نسخّر مواردنا لحل قضايا مهمة مثل حماية البيئة وبناء البنية التحتية والأبحاث العلمية الأساسية والتعليم والصحة العامة والأمن العام وأعمال الإغاثة ومساعدة الفقراء والشؤون الخارجية، والدفاع الوطني.

حين ناقشت في محاضرتي مخصصات الميزانية، والإصلاح المالي، تطرقت إلى موضوع ميزانيات الدوائر الحكومية؟ والحقيقة أنه لم يكن هناك ميزانيات بالمعنى الصحيح. فلقد كانت احتياجاتنا المالية تلبى بموجب كتب رسمية موجهة إلى الجهة المعنية. وعلى أي حال فإن مديري الأقسام لم يكونوا المتحكّمين بالميزانية - وهذا إن وجُدت.

لقد كانت أوامر الصرف تصدر عن موظفين في شتى المراتب، في حين كان كبار المسؤولين يمتلكون حق التصرف بمبالغ كبيرة وأنا شخصياً من المعارضين بشدة الموافقة على مشروعات بموجب طلبات خطية من هذه الجهة أو تلك، ولم أصدر ألبتة أوامر صرف بهذه الطريقة؛ لأن واجبي يقضي بالتقيد بالأحكام والمبادئ التي تبنتها الحكومة حول إنفاق المال العام وما يترتب على ذلك من إجراءات ضرورية ينبغي مراعاتها. ومن مسؤوليتنا أن نضمن ذهاب الأموال إلى المكان الصحيح، وليس لدي أدنى شك بأنه لو أنفقنا أكثر على نظامنا التعليمي لكان الوضع أفضل والمردود أكبر.

إذاً على الحكومة أن تضطلع بدور بارز في تمويل التعليم وفق أحكام القانون، كما يجب أن نحسّن ونوحد آلية هذا العمل، ونزيد حجم الإنفاق باستخدام قنوات أخرى متنوعة، لقد أدت التشريعات الخاصة بقطاع التعليم دوراً توجيهياً بالتوازي مع التأسيس والتحسين التدريجي لنظام تمويل مؤسسات القطاع العام، ولهذا أرى أن نجاح تمويل التعليم في الصين سيكون أمراً مضموناً.

3.4 استخدام موارد الدولة في تنمية قطاع التعليم

المحاور:

من المعلوم أنك كنت دوماً من الساعين إلى وضع نظام يتعلق بكيفية إنفاق المال العام. فماذا يعني ذلك بالتحديد، وكيف سيعالج هذا النظام موضوع تمويل قطاع التعليم؟

لي لانكينغ:

لقد شدّدت على أهمية ترشيد الإنفاق العام وإصلاح الأجهزة المعنية بهذا الشأن، والسبب في ذلك ليس فقط لأني كنت مكلفاً بإدارة الشؤون المالية والضرائبية، بل إن قضية إنفاق المال العام تعد قضية سياسية بقدر ما هي مسألة اقتصادية، ثم إنها تؤثر على نحو مباشر على إدارة شؤون الدولة ورفاهية الأمة. فالإدارة الجيدة لموارد الدولة في إطار اقتصاد السوق الاشتراكي ومن دون تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة تشمل بطبيعة الحال موضوع تمويل قطاع التعليم.

وفي اعتقادي أن موارد الدولة ينبغي أن تسخّر لخدمة الأغراض الأساسية الآتية:

أولاً: تلبية احتياجات المجتمع الاعتيادية وهنا أود التشديد على احتياجات المجتمع بمعزل عن الربح أو الخسارة أو التنافس الذي يحكم اقتصاد السوق.

عندما نتحدث عن احتياجات المجتمع فإننا نعني بذلك احتياجات المجتمع بصفته واحدة، والاحتياجات بهذا المعنى تختلف عن احتياجات الأفراد أو فئات معينة. إن إنفاق المال العام في بيئة يحكمها اقتصاد السوق ينطلق من الحاجة لتوفير مختلف الخدمات العامة لأبناء الشعب ومن جملتها التعليم. وهذا يعني أن الموارد العامة يجب أن لا تستثمر في أماكن يسيطر فيها اقتصاد السوق؛ وذلك لتجنب هدر الأموال العامة أو التأثير على المنافسة المشروعة.

أما إذا أخفقت آليات السوق في تأمين احتياجات المجتمع كافة، ففي هذه الحالة يجب أن تتدخل الدولة من أجل المصلحة العامة، وقطاع التعليم يمثل أحد أهم القطاعات التي يجب أن تستثمر فيها الدولة.

ثانياً: ضمان سيادة القانون. إن اقتصاد السوق الاشتراكي لا يمكن أن يعمل إلا في إطار القانون؛ إذن يجب أن يتم إنفاق المال العام وفقاً لأحكام القانون.

من المعروف أن موارد الدولة تعتمد في مجملها على جني الضرائب على نحوٍ أقل وعلى الرسوم والإيرادات الأخرى مثل الغرامات والمصادرات. بالإضافة إلى سندات الخزينة التي تصدر مقابل ديون مستحقة أو تغطية عجز مالي. وكل هذا يجب أن يخضع لأحكام القوانين والأنظمة السارية.

بالإضافة إلى ما تقدم يجب الالتزام بأحكام قانون الموازنة، عند إصدار أوامر الصرف. كما ينبغي التقيد التام بمقتضيات الموازنة العامة السنوية التي تعتمدها الدولة بعد التصديق عليها من قبل المؤتمر الشعبي العام، وعلى الحكومة أن تنفق الأموال في حدود ما تسمح به الميزانية. وكذلك الأمر بالنسبة للميزانيات التي تقررها مختلف دوائر الدولة بعد مناقشتها والمصادقة عليها من قبل الجهات المختصة وبعد إجراء ما يلزم من إضافات أو تعديلات إذا اقتضى الأمر.

ثالثاً: المراقبة والإشراف على العملية الاقتصادية كلها. إن السياسات المالية التي تنتهجها الحكومة تمثل إحدى الأدوات المهمة التي تمتلكها الدولة؛ فعندما تتعثر آليات السوق يمكن للدولة أن تتدخل وأن تستخدم شتى الوسائل لإصلاح الخلل باللجوء إلى إعادة النظر بمخصصات الموازنة أو النظام الضريبي أو بالأنظمة المتعلقة بالمشتريات.

فالسياسات المالية المدروسة سرعان ما تؤتي ثمارها عندما يكون هدفها توجيه الاقتصاد واستغلال الموارد المتاحة بصورة أكثر عقلانية. وبعبارة أخرى يفترض أن تركز هذه السياسات على التنمية الاقتصادية أولاً، وثانياً: الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وإعادة هيكلة العمل الإداري، وثالثاً: تنظيم عملية توزيع الثروة لضمان التكافؤ الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي. يجب أن نركز في استغلالنا للموارد على ترشيد الإنفاق والسماح لقوى السوق بأن تكون فاعلة وفي الوقت نفسه تشجيع الناس على زيادة مُدّخراتهم في ظل ممارسة أعمال مشروعة. ومن ناحية أخرى فإن إعادة توزيع الموارد على نحوٍ عادل يضمن تكافؤ الفرص، كما أن فرض الضرائب على نحو منصف واتخاذ إجراءات مالية أخرى كفيل بمنع اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

إن المطلوب من الإدارات وأركان الحكومة السعي لاستثمار موارد الدولة بطريقة أفضل، وأنا على قناعة بأن وظيفة الحكومة في ظل اقتصاد السوق الاشتراكي تتلخص في أربع مهام أساسية: أولها: وضع أطر تشريعية للحركة الاقتصاد، وثانيها: الإشراف على حركة السوق، وثالثها: إدارة الشؤون الاجتماعية، ورابعها والأخير: العناية بالخدمات العامة للمواطنين، وهنا ينبغي التمييز بين ما يجوز وما لا يجوز للدولة أن تتدخل فيه.

كنا في الماضي نعتمد على الإجراءات الإدارية بالدرجة الأولى لتنمية الاقتصاد وقد أكسبنا ذلك بعض الخبرة في مجال التشريع الاقتصادي والتحكم بالسوق. أما اليوم فيجب أن تنصب جهودنا في إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيهه دون تقييده؛ بمعنى أن الدولة يجب ألا تتدخل في الأمور التي تستطيع آليات السوق حلها. فيما يجب أن ألا تتخلى عن مسؤولياتها تجاه الشأن الاجتماعي والخدمات العامة.

علينا الآن وفي السنوات القليلة المقبلة التركيز على التعليم والصحة العامة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة والقضايا الاجتماعية وخاصة في الأرياف، وهذا يتطلب وضع آلية لترشيد الإنفاق العام؛ لمنع الفساد وتمكين الإداريين من القيام بواجباتهم بإخلاص وصدق وفقاً للقانون.

يشمل إصلاح آلية إنفاق المال العام معالجة أمور عدة مثل: ميزانيات الإدارات المختلفة، آلية تنظيم عائدات ومدفوعات خزينة الدولة، ووضع نظام خاص بعقود الشراء التي تبرمها دوائر الدولة. إن المطلوب في نهاية المطاف هو وضع معايير تحكم كيفية التصرف بالميزانية العامة برمتها والتقيد بالقانون وزيادة الرقابة المالية على دوائر الدولة، بحيث تتمكن هذه الدوائر من تركيز جهودها على تقديم الخدمات المفيدة للشعب بدل التورط في كيفية توزيع المخصصات.

ولوحظ في السنوات الأخيرة تحسن ملموس لكن هذا لا يكفي؛ إذ تبين أن بعض المسؤولين مازالوا لا يتناولون هذه الأمور بجدية كافية، ومنهم من انحرف عن تطبيق المبادئ التي

اعتمدناها. وقد أنفقت بعض الجهات بسخاء على «مشروعات وهمية» بحجة أنها تخدم المصلحة العامة وتلبي احتياجات اجتماعية في الوقت الذي كانت رواتب الموظفين والمعلمين لا تصرف في أوقاتها المحددة.

وفي بعض القطاعات بقيت السلطات الحكومية تُمَارس عملها متبعة الأساليب القديمة التي يتسم بها الاقتصاد المخطط الذي جعل الدولة تتدخل في كل شاردة وواردة، وتشرف على تنفيذ مشروعات «حكومية». وعندما تستنفد الأموال المخصصة كانت الجهة المعنية تلجأ للاستدانة، وقد عمد بعض المسؤولين إلى سوء استخدام النظام المالي المتبع. فعلى سبيل المثال قام بعضهم بمخالفة الأنظمة التي تحكم جني الضرائب متجاوزين بذلك الصلاحيات الممنوحة لهم، خاصة وأنه لا يحق لهم اتخاذ قرارات حول منح تسهيلات ضريبية لهذا الطرف أو ذاك.

وهذه الممارسات وأمثالها تدل على عدم تقدير بعض القادة في السلطة لأهمية التقيد بالنظام المالي العام، ويجب أن يدرك هؤلاء القادة أن التقيد بالنظام المالي العام يمثل الضمانة القانونية التي تمكننا من زيادة الإنفاق على قطاع التعليم.

3.5 لا نقر بفكرة الاستثمار التجاري للتعليم

المحاور:

لقد أثارت فكرة الاستثمار التجاري في قطاع التعليم نقاشاً حاداً. فما هي وجهة نظرك حول هذا الموضوع؟

لي لانكينغ:

تناولت عدة صحف ومجلات هذا الموضوع ولا بأس في ذلك بصفته نقاشاً أكاديمياً، ولكن الإدارات الحكومية في نظري يجب أن تبتعد عن فكرة الاستثمار التجاري في قطاع التعليم عندما ترسم خططها الاقتصادية والتربوية؛ إذ لا يجب استغلال قطاع التعليم لزيادة عائدات الدولة في الظروف المالية العسيرة.

إن أخذ الأغراض الأساسية للتعليم هو المنفعة العامة، وقانون التعليم وكذلك قانون التعليم الخاص واضحان في هذا الشأن. ويجب أن ندرك أن قطاع التعليم يختلف عن القطاع الصناعي ولا يجوز النظر إليهما بالمنظار نفسه، فالاستثمار التجاري في التعليم سيكون له آثار سلبية على وظيفته الاجتماعية، وقد يؤدي إلى إضعاف دور الدولة في توجيه الاقتصاد العام وضمان التكافؤ الاجتماعي.

إن الرسالة التاريخية للنظام التعليمي تتلخص في بناء حضارة تقوم على القيم الاشتراكية وتنمية الوعي السياسي والأخلاقي بين الجماهير، وهذه المسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومة. وأنا أرى أن السياسة القائلة بإفساح المجال للاستثمار التجاري في قطاع التعليم من شأنها أن تعيق مساعي الدولة، وتجعلها تنحرف عن مسارها الصحيح. وفي هذه الحال ستلجأ بعض الحكومات المحلية -وهذا ما نخشاه- إلى التهرُّب من مسؤولياتها نحو زيادة الدعم المالي لقطاع التعليم، وقد يترتب على ذلك «خصخصة» قطاع التعليم وهذا سيعيق مسيرة التنمية في هذا المجال.

نكرر القول: إن التعليم يجب أن يبقى شأناً عاماً لا تحكمه قوى السوق، لكن هذا لا ينفي وجود مؤسسات تجارية/صناعية تعنى بتلبية احتياجات المدارس (الاحتياجات غير الأكاديمية). وهنا نذكر أن تنمية قطاع التعليم يمكن أن يحفز أيضاً على نشوء صناعات وأدوات لاستهلاك المدارس والجامعات في الداخل: فعندما أخذت الجامعات في عام 1999 تستقبل أعداداً متزايدة من الطلاب كان الهدف من ذلك تأهيل وتدريب المزيد من أبناء الشعب، وأيضاً تشجيع الاستثمارات والاستهلاك.

لدى الصينيين رغبة جامحة في طلب العلم. والشعب عموماً يرغب في رفع مستوى التعليم الذي يتلقاه الجيل الجديد. وهناك أيضاً طلب متزايد من قبل الجماهير على التخصصات الجديدة؛ وهذا يجعلهم يقدمون على إنفاق المال في هذا السبيل كأمر طبيعي لتحقيق طموحاتهم. لذلك ينبغي أن تشجع الحكومة هذه الظاهرة بتوفير المزيد من الدعم المالي لقطاع التعليم استجابة لاحتياجات السوق لشتى الخبرات وفي الوقت نفسه لتشجيع المنتجات التي ترتبط بشكل أو بآخر بقطاع التعليم.

6.3 كيف نضمن تمويل التعليم ومراقبة الإنفاق

المحاور:

إضافةً إلى زيادة الإنفاق على التعليم، ما هي الإجراءات التي تعتقد أنه على الحكومة اتباعها كي تضمن تطبيق هذه الإجراءات على أكمل وجه؟

لي لاكينغ :

أصدر مجلس الدولة سلسلةً من القوانين والأنظمة التي تحكم صرف الأموال المرصودة للإنفاق على مدارس التعليم الإلزامي الريفية.

الخطوة الأولى: إنشاء آلية لضمان المخصصات الحكومية. فعندما تواجه أي محافظة صعوبات تمويلية وتحتاج للمعونات الحكومية فإنه يجب عليها أولاً أن تدقق في ميزانيتها لمعرفة هل كانت الأموال قد انفقت في مكانها الصحيح؟ وفي حال وجود سوء استخدام لهذه الأموال يجب تحديد المسؤول عن هذا العمل؛ لأن من أولويات المحافظات أو المقاطعات الفقيرة «إطعام الشعب أولاً ثم بناء الوطن»، ولا يجوز للحكومات المحلية التقصير في هذا المجال، وآلية صرف الأموال يجب أن تتم على شكل إعانات تقدمها الحكومات المركزية عبر تحويلات مصرفية، شريطة أن تكون الإدارة المحلية قد تقدمت بطلب هذه المعونات لصرف رواتب المعلمين قبل كل شيء، وإن أي محاولة لطلب دعم مالي خارج هذا الإطار وإدراجه تحت مادة التعليم دون مسوّغ لن نسمح به.

نحن ندرك أن بعض الأقاليم تعاني حقاً من صعوبات مالية وغير قادرة على صرف رواتب معلميها في المدن أو في الريف، ولكن هناك أيضاً مديريات لا تستطيع تسديد رواتب المعلمين في موعدها نتيجةً لسوء الإدارة والتصرف غير المسؤول، وهذا يدل على تقصير المسؤولين وهذا ما نود أن نضع حداً له.

أخبرني المسؤولون في إحدى المناطق النامية: «بمجرد أن تعلن الحكومة عن عزمها على تقديم المعونات المالية للتعليم الإلزامي في الريف، تَسَارع أكثر المقاطعات إلى تقديم

الطلبات». فقلتُ لهم: «يمكنكم تقديم الطلبات التي تريدون، ولكننا حينها سوف نرسل مراقبين ماليين كي يدققوا ميزانياتكم وملفاتكم ليعرفوا طريقة صرفكم هذه الأموال». عندئذ لم يتقدم أحد بأي طلب. إذاً لا بد من وجود نظام متكامل تحت إشراف مراقبين ومدققين للتأكد من أن المساعدات تُمنح تبعاً لوقائع صحيحة ومثبتة بوثائق صرف رسمية.

الخطوة الثانية: تأسيس آلية ضمان كاملة. وضعت الحكومة المركزية قواعد أساسية لتسديد رواتب المعلمين والموظفين والعمال بصورة منتظمة دون تأخير، ويتم ذلك بتحويل الرواتب كاملةً بانتظام ومباشرةً إلى حسابات البنك الشخصية لأصحاب العلاقة من قبل الجهات التمويلية في المقاطعة أو الإقليم.

الخطوة الثالثة: التأكد من تلقي المقاطعات للمساعدات كاملة وبانتظام من قبل الحكومة المركزية، ولا يجوز بأي وجه من الوجوه أن تستعمل هذه المساعدات لغير الأهداف المخصصة له؛ لأن هذه الأموال هي مساعدات للأقاليم التي ما زالت تعاني ضائقة مالية بالرغم من الجهود التي نبذلها. وأكثر من ذلك يجب أن تكون هذه المقاطعات على علمٍ بالمبلغ الذي ستتسلمه في بداية العام حتى تدخله في ميزانيتها، وأن تسعى لحل مشكلة الرواتب المتراكمة عدة سنوات، وتضع جدولاً زمنياً لتسديدها.

الخطوة الرابعة: وضع آلية محكمة لتأمين الأموال اللازمة للإنفاق على المدارس الإلزامية في الريف. لقد قامت حكومات الأقاليم بوضع خطة مالية للمدارس الابتدائية والثانوية في الريف التابع لها، ورسمت خططاً تضمن تطبيقها، وقد ترتب على ذلك تغطية جزء من هذه النفقات من الرسوم المدرسية التي يدفعها الطلاب، وتغطية الجزء الباقي من قبل مجالس المقاطعات المحلية، وهذا يضمن عدم وقوع المدارس في عجز مالي. وعندما يتم جمع الرسوم من الطلاب تكون المدرسة مسؤولة عن كيفية التصرف بالأموال ضمن توجيهات الحكومة المحلية ولا يسمح لأي جهة كانت أو أي مدرسة أو منظمة أن توجد رسوماً إضافية تحت أي اسم، وهذه الرسوم يجب أن تستخدم حصراً لتغطية النفقات المدرسية العامة، كما لا يجوز للإدارات المالية استعمال هذه الرسوم عند مراجعة الموازنة أو استخدامها لأغراض خاصة أياً كان نوعها.

الخطوة الخامسة: وضع آلية لتأمين المبالغ الضرورية لترميم المباني المدرسية وبناء مدارس جديدة. على حكومات المقاطعات إدراج هذه الإصلاحات في خططها السنوية طويلة الأمد والمخصصة للاقتصاد والتطوير الاجتماعي، والحكومات المحلية ملزمة بتقديم المبالغ المطلوبة للإصلاح والترميم والأقسام المالية بدورها تقدم مبالغ المساعدات على نحوٍ منفصل ومحدود لمساعدة المناطق التي تعاني صعوبات جمة، وفي المقابل فإن توفر كل هذه الأموال يجب أن يضمن على الدوام إصلاح المباني المدرسية، وكذلك بالنسبة لبناء المدارس الجديدة، إضافة إلى تخصيص المبالغ من قبل الحكومات المركزية والمحلية لبناء مدارس ابتدائية وثانوية في الأرياف المحرومة.

ولكي يتأكد مجلس الدولة من أن المبالغ تصل فعلاً إلى مستحقيها لدعم التعليم الإلزامي في الريف اتبعتُ ما يلي:

أولاً: وضعتُ نظام المعلومات العام الذي يقضي أن تقوم الحكومات المحلية بتقديم تقارير دورية، برواتب المعلمين والموظفين المدفوعة في أرياف الأقاليم التابعة لها. وفي نهاية كل عام على وزارتي التعليم والمالية أن تقدّم تقارير علنية بالدفعات التي تسدد للمعلمين والموظفين في المناطق الريفية في كل إقليم، وبلدية، أو منطقة كبيرة تابعة مباشرة للحكومة المركزية.

ثانياً: وضعتُ نظام الشكاوي الذي يقضي أن يكون للجهات التعليمية أرقام هواتف عمومية، كي يتمكن المعلمون والموظفون من الاتصال والإبلاغ عن تسديد رسوم غير نظامية حتى نتمكن من إصلاح الوضع في حينه.

ثالثاً: مبدأ المحاسبة. إن رئيس حكومة المقاطعة مسؤول مباشرة عن التعليم الإلزامي في الريف، ورؤساء حكومات الأقاليم أو المناطق مسؤولون عن صرف رواتب الهيئة التدريسية والموظفين؛ لذلك فإن القيادة وكل موظف سيكون خاضعاً للمسائلة في حال سوء استغلاله للمال العام أو الاختلاس من مخصصات التعليم، وكذلك كل من يتسبب بأضرار ناجمة عن التأخر في إجراء الإصلاحات اللازمة للمعدات المعطلّة. ولن يُسمح لأي مقاطعة لديها تراكم في الرواتب غير المدفوعة بأن تشرع في تشييد بناء جديد، أو بإيفاد طلبة ماجستير للدراسة في الخارج على نفقة الدولة. ومن يخالف هذه القواعد الثلاث سيعرض نفسه لعقوبات قاسية.

3.7 التطوير المتوازي للمعاهد الخاصة كافة

المحاور:

ماهو دور التعليم الخاص؟ وكيف قامت الحكومة بتشجيعه وتنظيمه؟

لي لانكينغ:

لن يتقدم التعليم في الصين بالسرعة المطلوبة إذا اعتمد فقط على مبادرة الحكومة في هذا الشأن، ولكن مشاركة التعليم الخاص سيعزز جهودنا ويُسّرع العملية التنموية الجارية في قطاع التعليم، خاصة أن الإقبال المتزايد على التعليم يتطلب منا أن نكون أكثر انفتاحا، وأن لا نتردد في تشجيع المدارس الخاصة بمختلف أنواعها، بحيث تبقى مدارس الدولة هي الأساس، دون أن يحول ذلك من ازدهار وتنامي المدارس الخاصة إلى جانب مدارس الدولة.

يمكن لجميع أشكال التعليم أن تلقى رواجاً شريطة أن تتقيد بالقوانين والأحكام السارية وهذا سيحفز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاع التعليم وغيره.

إننا نشجع تمويل التعليم بشتى الطرق، وهذا يشمل التعليم الثانوي في المراحل المتقدمة والمعاهد الحرفية، وتستطيع مؤسسات التعليم العالي الخاصة تأدية رسالتها على نحوٍ رسمي، ولكن يجب أن نضمن أولاً وجود مدارس ابتدائية وثانوية قادرة على استيعاب جميع التلامذة، ومن ثم الترخيص للمدارس الخاصة بالعمل؛ وحينها فقط يمكن لذوي الطلبة اختيار المدرسة التي تناسبهم.

أما فيما يخص دور الحضانة فينبغي تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مثل هذه المدارس باستخدام الموارد الخاصة والعامة لهذا الغرض وتقديم التسهيلات اللازمة بما يتلاءم مع ظروف واحتياجات كل منطقة. ولكننا لن نسمح بإنشاء مدارس أو معاهد على غرار المدارس الخاصة، أو بعبارة أخرى فتح صفوف خاصة بشريحة معينة من الطلاب.

قبل صدور قانون التعليم الخاص كان هناك عدة معاهد خاصة أو معاهد مشتركة (خاصة وحكومية)، وكانت بعض هذه المعاهد تقوم بعملها بامتياز. لقد زرت عدداً من هذه

المعاهد وشاهدت المستوى الرفيع الذي وصلت إليه؛ لذا من الواجب أن ندعم هذه المعاهد. وعودة إلى سؤالك أقول:

أولاً: إني اعتقد أن هناك حاجة ماسة لتطوير التعليم الخاص. لقد بقيت الصين مدة طويلة في المرتبة الثانية بعد الهند من حيث عدد طلاب الجامعات، إلا أنه بحلول عام 2001 بلغ عدد طلاب السنة الأولى في مؤسسات التعليم العالي 9.1 مليون طالب مقابل 8.4 مليون طالب في جامعات الهند في العام نفسه.

وتبعاً لإحصائيات عام 2002 فقد تسببت التغيرات في الحركة السكانية بخفض عدد المنتسبين إلى المدارس الابتدائية والتحضيرية، في حين أخذت أعداد المنتسبين للمدارس الثانوية والمتوسطة تزداد. والواقع أن إقبال أبناء الشعب المتزايد على طلب العلم يجعلنا بحاجة إلى تضافر جهود العاملين في قطاعي التعليم العام والخاص؛ كي نستطيع تلبية احتياجات المجتمع بسرعة.

ثانياً: إن نمو التعليم الخاص، وزيادة الموارد المتاحة سوف يسد النقص الحاصل في عدد مؤسسات التعليم العالي، وسيمهد السبيل لافتتاح مدارس ابتدائية تعنى ببناء شخصية التلميذ في المراحل الأولى.

ثالثاً: اعتقد أن انتشار التعليم الخاص سيؤدي إلى التنافس البنّاء بين المدارس، وفي النهاية سيرفع مستوى التعليم بوجه عام.

لكن الصين لا تزال تعيش مرحلة انتقالية من الإصلاح، ويرجع هذا إلى قلّة التجربة والفراغ في النظام القانوني، وربما تمت معالجة هذه الأمور في السابق على نحو خاطئ إن لم نقل بحماقة، لذلك كان من الضروري سن قانون تشجيع التعليم الخاص، ووضع الأطر الملائمة لتطبيقه.

يجب أن نركز على مسألتين مهمتين في الوقت الحاضر: الأولى: هي ضرورة مراقبة جودة التعليم في المدارس الخاصة منعاً لاستغلال المواطن. والثانية: تتعلق بـ«قانون تشجيع التعليم الخاص» الذي يجب أن يضمن ريعاً معقولاً لأصحابه، وذلك عبر إجراءات تحدد الرسوم وعملية التدقيق والإشراف على أموال المدارس الخاصة لحمايتها من المتاجرة تحت اسم

التعليم، والإشراف على مديريها كي لا يسيئوا استخدام الأموال، ويسببوا الفوضى تاركين أمر حلّها للحكومة. صحيح أن هذا من النادر الحدوث ولكن من الواجب أن نحتاط لهذا الأمر.

يتعيّن على الإدارات كافة وعلى مختلف مستوياتها أن تولي اهتماماً أكبر لمسألة الإدارة والقيادة والإشراف على التعليم الخاص، ونحن بدورنا نضع التعليمات التنفيذية لقانون «التقدم بالتعليم الخاص». لكي نضمن تطوراً سليماً. وفي المقابل يجب على المدارس الخاصة بكل أشكالها أن تتقيد بالقانون، وتعمل على تطوير إدارتها، ولن نتردد من جانبنا على دعم المدارس والمعاهد الخاصة التي تسهم في رفع مستوى التعليم في الصين.

ومهما يكن من أمر فإن دعامتي قطاع التعليم بشقّيه الخاص والعام لا تكفيان، فضلاً عن انعدام التوازن من حيث أن قطاع التعليم الرسمي أكبر من الخاص؛ ولذلك فإننا بحاجة إلى دعامة ثالثة وهذه الدعامة تتمثل في التعاون الدولي الذي يمكن الاستفادة منه في قطاع التعليم لا سيما وأن الصين عضو في منظمة التجارة العالمية، ولن يكون باستطاعتها التحرك في هذا الإطار إذا لم تتوافر الثقافة اللازمة، وهكذا بعجلة كبيرة وعجلتين صغيرتين إن صحّ التعبير سوف تتقدم مركبة التعليم في الصين على نحو سلِسٍ وسريع.

8.3 استغلال المصادر الممكنة كافة لإنشاء صناديق تمويل لدعم قطاع التعليم

المحاور:

بمعزل عن تشجيع ودعم مختلف أنواع المدارس الخاصة، قامت الحكومة المركزية أيضاً بحثّ الهيئات الاجتماعية والأفراد على التبرع بالمال، وقد أَدَّى هذا دوراً مهماً في دفع عجلة التعليم فما هي السياسات التي اتبعتموها في هذا المجال؟

لي لانكينغ:

إن احترام المعلم وتقدير التعليم بدأ يترسَّخ في ذهن الشعب، وقد تجلى في قيام عدد من المنظمات غير الربحية والشخصيات البارزة والأفراد العاديين جميعاً باستثمار أموالهم في إنشاء مدارس جديدة، أو في تقديم المنح الدراسية.

وهنا أود الإشارة إلى «مشروع الأمل» لكونه مثالاً جيداً وافق عليه (دينغ كسيوبينغ) دون تردد وهو الآن أكبر مشروع اجتماعي لدعم التعليم في الصين، وقد حظي هذا المشروع بدعم واسع ليس على مستوى الصين فحسب بل تعدى ذلك إلى مواطنينا في كل من هونغ كونغ، مكاو، وتايوان والجاليات الصينية في العالم، ويعود الفضل في إنجاز هذا المشروع إلى مؤسسة تطوير الشباب الصيني في تشرين الأول/ أكتوبر من العام 1989، وقد بلغ عدد المتبرعين حتى اليوم 100 مليون متبرع أي ما مجموعة 2.15 مليار يوان، وقد استخدُمت هذه الأموال في إعادة مايزيد عن 2.5 مليون طالب إلى المدرسة، وبناء أكثر من 9000 مدرسة ابتدائية إضافة إلى عدد كبير من الهبات التي شملت كتب الأطفال المدرسية والوسائل السمعية والبصرية، والمعدات التعليمية. وتم تدريب وتأهيل أكثر من 6000 منهم في المدارس الابتدائية الريفية. وهناك مثل آخر وهو «برنامج براعم الربيع» الذي رعاه الاتحاد النسائي الصيني، وهو مثل آخر فقد عمل على إعادة الفتيات إلى المدرسة لإكمال السنوات التسع الإلزامية، ومنذ أن بدأ تنفيذ هذا البرنامج عام 1989، تم رصد أكثر من 500 مليون يوان وقد ساعد هذا المبلغ 1.35 مليون فتاة في العودة إلى المدرسة، وافتتُح أكثر من 200 مدرسة (براعم الربيع) وعددٌ من صفوف إضافية للفتيات ضمن البرنامج.

كذلك هناك مؤسسات أخرى كثيرة مثل مؤسسة (سونغ شينغ لينغ) لـ «المساعدة في بناء المدارس» التي أسهمت مع برامج أخرى في بناء 38 مدرسة ابتدائية وثانوية في منطقة تابعة لـ (نينغز ياهوي) وفي إقليم (هيبيي)، كما أنها قدمت الأموال والكتب والوسائل التعليمية. وقد أسهم كل ذلك في دفع عجلة تطوير التعليم في الصين، وساعد الأقليات الاجتماعية الفقيرة.

لقد اتخذت الدولة التدابير اللازمة لتشجيع هذا النوع من الهبات التعليمية، لتطبيق «قرارات مجلس الدولة الخاصة بإصلاح وتطوير التعليم»، وأيضاً لدعم التعليم الإلزامي في الريف حيث قدمت السلطات المحلية حوافز ضريبية على هذه الهبات، وعلى التبرعات الممنوحة من قبل مختلف الجهات سواءً كانت مؤسسات حكوميةً، أو منظمات أو أفراداً أو منظمات غير ربحية. ويقيني أن هذه السياسة سوف تستقطب المزيد من الراغبين في التبرع بالمال لدعم قطاع التعليم.

9.3 المساعدات الخيرية من هونغ كونغ، وماكاو، وتايوان، والصينيين في المهجر

المحاور:

منذ بدء الإصلاح والانفتاح، ومواطنونا في هونغ كونغ، وتايوان، والأقليات الصينية في المهجر، يقدمون الهبات لقطاع التعليم في الوطن الأم؛ وهذه الجهود جديرة بالتقدير وهي تبرهن على وطنيتهم وتقديرهم لأهمية التعليم. فهل يمكنك أن تخبرنا شيئاً عن هذا الجانب؟

لي لانكينغ:

إن أكثر البالغين والمُسِنِّين في هذه المجموعات التي ذكرتها ينحدرون من عائلات فقيرة ولم يكن لديهم تحصيل علمي كافٍ. فعملوا بجد حتى يؤمنوا عيشهم، وقد جعلتهم ظروف عيشهم الصعبة يدركون أهمية المعرفة والتحصيل العلمي؛ لذلك تجلّى حبهم لوطنهم عبر الهبات السخية التي قدموها للتعليم هنا، ولم يكتفوا بذلك بل دفعوا أولادهم وأقرباءهم إلى فعل الشيء نفسه.

كان السيد (تان كان كي) مثالاً رائعاً في ولائه للصين في المهجر، وقد بذل جهده وماله في خدمة التعليم في وطنه الأم. وكان قدوة في تمويل المدارس الجديدة وفي مساعدة الطلاب. وخليق بنا أن نكرّمه ونخلّد ذكره إلى الأبد. لذلك ولسنوات عديدة أوليتُ جامعة (جيمي) التي بناها (تان كان كي) جلّ اهتمامي؛ كي أُعلّي من شأنها ومستوى أدائها، وعملت على تحقيق حلمه في تأسيس (قرية جامعية في جيمي). وبهذا نكون أوفياء لذكره.

تبين الإحصاءات في وزارة التعليم أن قيمة الهبات الممنوحة من مواطنينا في هونغ كونغ وماكاو وتايوان ومن الأقليات الصينية في المهجر قد بلغت 4.02 ألف مليون يوان، بما فيها هداياهم المباشرة إلى المدارس أو مساعداتهم التي قدموها عبر قنوات أخرى فمثلاً تبرع السيد (لي كاتشينغ) بـ 2 مليون من (دولار هونغ كونغ) لتأسيس جامعة (شانتو) في إقليم (غاندورنغ) و10 مليون دولار أمريكي لإنشاء مركز الأبحاث للتكنولوجيا والإنترنت في جامعة (تسينغهوا)، هذا فضلاً عن تعاونه مع وزارة التعليم لوضع برنامج لمنح الجوائز

للطلاب المتفوقين في (تشانغ جيانغ) وجوائز للباحثين والمدرسين البارزين في الجامعة، إضافة إلى إسهامه في عدة مشروعات أخرى مماثلة.

بلغ مجموع ما تبرع به السيد (ران ران شو) حتى نهاية عام 2002 ما مقداره 206 مليارات (دولار هونغ كونغ) من أجل تحسين الجامعات والمدارس، وقد تبرع أيضاً بسخاء كلٌّ من السيد (فوك بينغ شانغ) - والسيد (تشانغ هين - تشين) والسيد (يي - كونغ باو) وعدد من أفراد عائلته. والسيد (تينغ كالبينغ). والسيد (تشان تشون ها) والسيد (ك.س وونغ). والسيد (فونغ يوه واه) وآخرون غيرهم، إننا ممتنون لهم كثيراً لتفانيهم في خدمة وطنهم الأم ولرعايتهم للعلم والتعليم. إلا أن الأمر الأكثر أهمية هو بذل ما في وسعنا للمحافظة على استمرارية نجاح المشروعات التي قاموا بدعمها كي لا نخيِّب آمالهم بمستقبل أفضل للصين.